

عليه فهل يحرم عليه فعل ذلك في المفرة المسلمة للمسلمين ويا ترى بذلك حيث
 يودي المؤمن في غيره ما يودي به في أهله أو ما هدى معناه **ووجب عليه دفع**
 البنا ونسوية القصور كما كانت أمرا لاقتربنا ما جوبن **أجاب**
 رحمه الله تعالى بما لفظه نعم يحرم عليه فعل ذلك في المفرة المسلمة
 المذكورة لما في ذلك من التعدي والظلم فنصر الرجل المذكور في المفرة
 المذكورة بما هو مبيع منه شرعا لأن المفرة المذكورة لدفن الأموات مسئلة
 وفي فعله ذلك حرج ومنع فيخرج به عن جهة المسئلة لها فيما لم يكن
 لما ذكره السائل زاده الله تعالى على ولا ركابه المتكر والحشا عما فعله
 ووجب عليه دفع بنا به المذكور ونسوية القصور كما كانت ان لم يندم
 ما فيه ولا تقسوة أرضه والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل اختفى بنفسه
 قبرا في الأرض صبيلا واستأجر من يحفره باجرة معلومة وسلمها ثمرات
 ودفن في غير القبر الذي احتقره وخلف ولدا صغيرا في بيته فخرج
 بعهده في القبر المحفور فهل يجوز الدفن للبيم أم لا أم لا ما جوبن
أجاب رحمه الله تعالى إذا حفر القبر فبما لنفسه أو لغريبه لم يكن
 احيى من غيره إذ لا يدري ابن الموت كما ذكره العبادي وابن يونس
 وفيه ما دام جاحق إذا مات عقب الحفر كان اولى به حتى لو اراد حفر
 ان يواجبه كان الاولى له عدم المزاحمة عليه كما قاله العبادي فافهم ذلك
 انه اذا مات الحافر ودفن في غيره كما ذكره فدفن رجل احرق في القبر المذكور
 جان ولا غرم على الدفن لانه ودفن في موضع مباح الدفن منه واما الكافر
 فاحدث حفره في غير طامع في عرض وقد استعملت عليه في غيره
 والله عز وجل اعلم **كتاب الزكوة مسئلة**
 في هذا الذي يوجه في عدد الخيل قبل معرفته قدر القيمة بالحرص او بالكل
 هل يقوم مقام العشر او اذ لا يقوم مقام العشر على اي طريق تكون اخذها ولو
 ان رجلا استدان من رجل دينيا فغدا قدرا معلوما ورهنه بذلك قطعة
 ارض وخنل واحضه ذلك عن جهة الارزها ان يتردد الرهن لله تعالى
 للرهن المذكور بما يتحصل من ثرة الخيل المذكورة مدة بقا الدين في ذمته
 تدارا معلقا بقرينة وجدت من الناظر هل يملك المئذ ورهنة الخيل
 المذكورة مدة بقا الدين في ذمته لنا ذر فاذ قلتم نعم وكان من عادة صاحب
 الخيل ان يسلم في كل سنة في عدد غلة المذكور شيئا معلوما وكذا وان الاخذ

صاحب القبر والدفن

فهل

فهل يدون في اسم صاحب الخيل كونه ملكه ولا يدون في اسم المرغن
 لكن الرهن على شرط الزوال ويوزون في اسم المرغن فهل نقله الى اسم
 المرغن كونه هو الملك والحال ما ذكره الامام جوبن **أجاب**
 رحمه الله تعالى بما لفظه لا يقوم ذلك مقام العشر ولا يجوز عمدا نقفا
 الا ان اخذها الامام او نايبة المرغن اليه ذلك منه ومن وكيل له مشاؤلا
 ونوى الدافع بذلك البدلية عن الزكوة فيجزي كما يوجد ذلك من صرح كلام
 شرح الحساب للمعلمة ابن حجر الهيتمي ثم قال فيه وما يتوجه بعض المتتبعين
 من اخذ ذلك عن الزكوة مطلقا فهو خطأ صريح وزيادة في العباد والنسوة
 بترايت بعضهم قال وخرج بذلك ما لو اخذها اي السلطان او اخذوا احد
 في مقابلته الذب عن الرعية يستعين به على تحصيل الخدي وقبامه بسد
 النخور بصرفه في ذلك وفي جمع القطاع والمتلصصين علم وعن امولهم
 فلا يجزي عن الزكوة قطعا **ورأيت** من لا يعرفه له بيتي بالاجزا
 وبهجهل به وهو خطأ صريح انتهى وفي فتاوى الكمال الرواد نحو ذلك وقيل
 السائل فضنه الله تعالى ولولم رجلا استدان من رجل الى اجزءه **أجاب**
 بملك المئذ ورهنة ثرة الخيل مدة بقا الدين في ذمته الناظر وكبرتم ان اخذ ذلك
 بالثنا ويل المذكور كان الاخذ من بد الصلاح في المئذ في ملك لان الزكوة يجب
 علم من بد الصلاح في ملكه فيدون في اسمه كما لمئذ ورهنة في صورة المئذ
 المئذ ورهنا كما ذكره الله عز وجل علم **مسئلة** في قول الروضة قال اجناسا
 وتكون الارض حرا جيته في صورتين حتى قال واما البلاد التي فتحت قهرا
 ونسبت بين الغامان وبعيت في ايديهم وكان التي اسلم اهلها عليها والارض
 التي اجباها المسلمون فكلها عشرية واخذ الخراج منها كلهم **استشعر** فهذا
 مع ما تالاه كغيرها في الجزية من ان ارض اليمن مما اسلم اهلها عليها وهو
 ما اتفق عليه اهل التواريخ والسير صريح في ان ارض اليمن ليست حرا جية
 بل عشرية وبه صرح في اخرها ايضا وعبارة الجبر الاصغرى نحو عبارة الروضة
 كما لا يخفكم ذلك ثم قال في اصل الروضة **شرح** النواحي التي يؤخذ منها
 الخراج ولا يعرف كيف حالها في الاصل **مسئلة** الشيخ ابو حامد عن نص
 المشافع رحمه الله تعالى انه يستدام الاخذ منها فانه يجوز ان تكون الذي فقها
 صنع بها كما صنع عمر رضي الله عنه بسواد العراق الى اجزءه فلو وجدنا سبدي
 الخراج في بعض ارض اليمن ولا نعلم له اصل فهل يستدام ولا لا كما قد مر
 حالها في الاصل وهو ان اهلها اسلم اهلها وبزيد هذا ايضا حاقوله بعد

ويدون